نتائج وتوصيات ورشة العمل الخاصة بـ«تقارير فريق الخبراء الدوليين البارزين»

عدن «الأمناء» خاص:

نظمت الشـبكة المدنية للإعلام والتنمية وحقوق الإنسان ورشـة عمل نقاشية حول تقارير فريق الخـبراء الدوليـين البارزين بعنوان «تقارير فريق الخبراء الدوليين ومدى مصداقية المصادر التي يستند اليها في رصد انتهاكات حقوق الإنسان».

وعقدت الورشـة في فندق كورال بخور مكسر السـبت 14 سـبتمبر 2020م، حيث افتتحت الورشـة بكلمة رئيس الشـبكة د. محمود شـائف مرحبا بجميع المشـاركين وموجها شكرة لحسن اهتمامهم وحضورهم وتحملهم عناء المشـقة في هـذه الظروف والأوضاع الصعبة، وأشـار إلى أهمية هذه الورشة التي تعقد بعد فترة قصيرة من صدور التقرير الأخير الذي أصدره الفريق في سبتمبر 2020م, والى أهميـة الأوراق والمداخـلات المقدمة من قبل عدد من الباحثين الاكاديميين وأسـاتذة القانون بجامعة عدن, والى أهمية إثرائها بالآراء والملاحظـات والنقاش الجاد والمسؤول, والخروج بنتائج وتوصيات تحقق الأهداف المرجوة منها.

وأشـار إلى أن الفريق اصدر(3) تقارير خلال الفترة مـن-2014 2020م ومن خلال اطلاعنا عـلى التقرير الأخـير الذي أصدره الفريق في سبتمبر 2020م نجده تكرار لذات الأسـلوب وذات التكرار السردي النمطي لما أوردة الفريق في التقارير السابقة, أكان من حيث سـياقه ومضمون منهجيته وحتى من حيث الوقائع والاستنتاجات التي خلص إليها.

وأضاف يسـتطيع المختصين والمهتمين بالشـأن الحقوقي أن يلتمسـوا بوضوح أن هناك خلل ما يعتري أداء وعمل الفريق, الذي غالبا ما يسـتند في رصـد انتهاكات حقوق الإنسـان على مصادر منظـمات وجهات بعينها؟ بعضها يفتقر للمصداقية والنزاهة, وليس لها وجـود عـلى الأرض وتتخذ من عواصم بلدان خارجية مقـرا لمزاولة عملها, الأمـر الذي يضع أكثر من علامة اسـتفهام حول مصداقية ونزاهة المعلومات الواردة في تلك التقارير, وعن خطورة تأثيرها بشـكل أو بأخر عـلى صانعي القـرار في الهيئات والمؤسسـات الدولية, في محاولة لتوظيف ملفات حقوق الإنسان توظيفا سياسيا بعيدا عن اهتمام واختصاصات ولاية الفريق؟.

شارك في أعمال الورشـة ما يقرب من (60) مشـارك يمثلون عدد مـن المنظمات الحقوقية ونشطا مجتمع مدني, وصحفيين وإعلاميـين ومراسـلي عدد مـن القنوات الفضائية, والمواقـع الإلكترونية بالإضافة إلى عدد من أسـاتذة الجامعة والمتخصصين والباحثين الاكاديميين, وطيف من المهتمين بقضايا حقوق الإنسـان والشأن الحقوقي والإنساني أجمالا.

تحددت الأهداف الرئيسـية للورشة في مضمون ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: قراءة تقييمية في سـياق مضمـون ومنهجية تقاريـر فريق الخبراء الدوليين عن حالة حقوق الإنسان في اليمن».

المحـور الثاني: تقييم أليـة عمل الفريق ومـدى تحرره مـن الضغـوط والتوظيف السياسي.

المحور الثالث: تعاطـي الفريق مع حالة حقوق الإنسان في الجنوب ومدى مصداقية المعلومات التي يسـتند اليها فريق الخبراء الدوليين في رصد الانتهاكات.

قدمت في الورشـة (3) أوراق رئيسية وذلك كما يلي:

الورقـة الأولى:» بعنـوان «تعليق حول تقرير فريـق الخبراء الدوليـين ومصداقية المصادر التي يستند اليها في رصد الانتهاكات» قدمهـا د. عبدالغني الزهر- أسـتاذ القانون الدولي ،كلية الحقوق، جامعة عدن.

الورقة الثانية: بعنـوان «قراءة تحليلية في منهجية ومضمون تقارير فريق الخبراء» قدمها الأسـتاذ عصام الشـاعري – رئيس مؤسسة صح لحقوق الإنسان

الورقة الثالثة: بعنوان « الأليات الوطنية للرد على التقريـر ودور المنظمات الحقوقية المحلية في حماية حقوق الإنسـان» قدمها الدكتور محمد جميل أسـتاذ القانون الدولي بجامعة عدن

هذا وقد ركـزت الأوراق وحلقات النقاش بالمجمل حول تقديم قـراءة تحليلية قانونية لمضمون التقارير من حيث السياق والمنهجية, وإطاره القانوني, وتبيـان جوانب القصور والتناقـض وانتقائية المعايـير التي وردت فيها, ومدى التزام الفريـق بالمعايير المهنية والقانونية؟

ويمكن القول إن أغلب المتداخلين أجمعوا عـلى أن التقارير افتقـدت إلى الموضوعية والحياد واتسـمت بنفس تحاملي مسبق في توجيـه الاتهامات لأطـراف بعينها, وتعمد توظيـف بعض الأحـداث والوقائع في غير سياقها وتهويل النتائج المترتبة عنها وتحديدا تلك الموجهة للتحالف العربي, ودولة الإمارات, والقوات الجنوبية عـلى وجه الخصوص؟, في صورة لا تخلو من نفس كيدي وتوظيف سـياسي مقصود يتنـافى ومعايير حقوق الإنسـان, الأمر الذي يؤكد مجانبة التقرير لمبادئ الحيادية والصواب, من خلال تغليب الطابع السياسي بشكل واضح أكثر من كونه تقرير حقوقي.

التوصيـات والنتائج التـي خرجت بها الورشة:

1.يـرى المشـاركون أن الفريـق خالف مبدأ الحيادية من خـلال تجاهل الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها مليشيات الحوثي في الجنوب مع أنها تدخـل ضمن فترة الولاية المشـمولة بقرار مجلس حقوق الإنسان منذ سبتمبر -2014 يونيو 2020م.

2.تفتقر الكثير من الوقائع والاستنتاجات التي وردت في تقارير الفريق إلى المصداقية واتسمت بعض فقراته بالتناقض فعلا سبيل المثال نجـده في الفقـرة (92) يعتمد مبدأ التخمين والاعتقاد بارتكاب قوات الحكومة والحزام الامني الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي...الخ)،بينما في الفقرة (94) يزعم التقرير انه تم التحقق من ارتكاب تلك الحالات كما أن الاعتقاد لا يرقى إلى مستوى الأدلة والثبوتية, ولا يعد اكثر من وجهة نظر ,وبالتالي فإن ما تـم تقديمه ليس له علاقة بالقانون.

3.يـرى المشـاركون أن الفريق لم يكن واضحـا وغير منصفـا في توصيفه لحالة الصراع والأزمـة اليمنية ,وفي تحديد الطرف المسؤول والمتسبب في إشعال الحرب, وتجاهل الإشارة إلى الجهات المعيقة والمعرقلة لجهود السـلام الذي يقودها المبعوث الدولي مارتن جريفتس والمجتمع الدولي السـاعية لوقف نزيف الحرب واسـتمرار المعاناة الإنسانية, وفضل عوضا عن ذلك إن يضع جميع الأطراف على قدم المساوة وفي سلة اتهام واحده؟.

4.يوصي المشـاركون الجهـات المعنية المختصـة المحليـة والدوليـة بالعمل على توفير مخيمات إيـواء متخصصة للنازحين والمهاجرين الأفارقة في أماكن امنه وقريبة جغرافيـا من مناطـق النـزوح ,وضمان توفير سبل الرعاية الإنسـانية لهم ,حتى لا يتم توظيف هذا الملف سياسـيا واسـتغلال معاناتهم الإنسانية.

5.يرى المشاركون ان التقرير الثالث الذي أصـدره الفريق في سـبتمبر2020م, على سبيل المثال لم يكن سوى تكرار نمطي لذات الأسلوب وذات المزاعم والادعاءات التي وردت في التقارير السابقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسـان بالمناطق المحررة ,ولم يشـير من قريب أو بعيد إلى التحقيقات وتقارير تقصي الحقائق التي أجرتهـا الكثير من المنظمات الحقوقيـة المحليـة والدوليـة ,والجهات القضائية والنيابية ولم يؤخذ بما صدر عنها من تقارير, وبينت عـدم صحة وافتقار تلك المعلومات والمزاعم للدلائل والإثباتات.

6.يؤكد المشاركون أن الكثير من الإشارات التـي وردت في التقرير حول بعض القضايا الجنائية التي تحدث نتيجة لتصرفات وأخطاء شـخصية تقع في صلب القوانـين المحلية ,ومع ذلك أعتبرهـا التقرير جرائم حرب في محاولة لتجيـير تلك الوقائـع وتوظيفها توظيفا سياسـيا بصورة مجافية للحقيقة الهـدف منها حماية الجنـاة وإلصاق التهم بالخصوم السياسيين؟.

7.يؤكد المشاركون إلى أهمية تعزيز علاقة المنظمات الحقوقية الجنوبية, مع المنظمات الدوليـة وتقديم الدعم لها بمـا يمكنها من تسجيل حضورها الفاعل في المحافل الدولية ورصد وتوثيق انتهـاكات حقوق والرد على التقارير المضللة والكاذبة في وقتها, ومدها بالبيانات والمعلومات الصحيحة.

8.يوصي المشاركون دول التحالف العربي والجهات والمنظمات الوطنيـة ذات العلاقة بتشـكيل فريق قانـوني وحقوقي مختص للرد على كل ما ورد في تقارير فريق الخبراء ،واختيـار الأليات المناسـبة لمتابعة ذلك مع صانعي القـرار في الهيئات الدولية وخاصة مجلس حقوق الإنسان لتغيير أعضاء الفريق الحالي باخرين اكثر كفاءة وحيادية.

9.يدعـو المشـاركون مجلـس حقوق الإنسان بضرورة نقل مقر سكرتارية الفريق من العاصمة اللبنانية بيروت إلى أي عاصمة أخرى محايدة، بعيدا عن أي تأثير واستقطاب يخل بعمله.

10 يوصي المشـاركون منظمات المجتمع المـدني الحقوقية والقانونيـة إلى ضرورة إيلاء أهمية قصـوى لأعمال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسـان وتأسيس قاعدة بيانات دائمة وتنسيق وتكامل جهودها.

11 تـوصي الورشـة الجهـات المعنية بـضرورة متابعة ومعرفة مصـير التقارير السـابقة، التي أعدتها المنظمات الحقوقية العاملة في الجنوب والتي سُـلمت للجهات الدولية وفريق الخبراء ومعرفة أسباب تجاهل التقارير لها.

12 يـرى المشـاركون ان تقارير فريق الخبراء تعتمد على معلومـات مظلله وغير دقيقة من منظمات وجهات محسـوبة على الحكومة الشرعية، ويدعـون دول التحالف بضروه إعـادة النظر وتقييـم علاقته بتلك الجهات؟.

13 يؤكد المشـاركون على أهمية تفعيل عمل المنظمات الحقوقيـة الجنوبية وتعزيز علاقتها بالمنظـمات الدولية في الخارج، وتقديـم الدعم والإمكانـات اللازمة لها بما يمكنها من تسـجيل حضورهـا الحقوقي والإنساني في المحافل الدولية.

14 يـوصي المشـاركون الجهـات ذات العلاقة بأهمية رفع مستوى الوعي الحقوقي والقانوني لـدى أفراد ومنتسـبي الأجهزة الأمنية والعسكرية من خلال برامج التدريب والتأهيل التي تمكنهم مـن تنمية مداركهم وتكسبهم المعارف والمهارات اللازمة بمبادئ ومعايير حقوق الإنسـان ومهارات احترام القانون والتعامل مع المواطن.